

إطار مقترح للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير " دراسة ميدانية "

د. خالد علي عبد المولى شعبان

مدرس المحاسبة والضرائب

المعهد العالي للدراسات النوعية بالجيزة

Email: khalidali_ab@hotmail.com

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى وضع إطار للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها :

- ١- يعتبر برنامج رد أعباء الصادرات من الأدوات الهامة لتنفيذ أهداف السياسة الصناعية .
- ٢- إن ربط الحوافز الضريبية لإعانات التصدير بمقدار تنازل المنشأة عن حصة التصدير للبنوك المصرية يؤدي إلى المحافظة على سعر الصرف الأجنبي .
- ٣- إن ربط الحوافز الضريبية لإعانات التصدير بنسبة المكون المحلي المصري يؤدي إلى تشجيع الصناعة المصرية وإلى تحقيق الأهداف الاقتصادية لإعانات التصدير .
- ٤- أظهرت الدراسة الميدانية موافقة مفردات العينة على وجود علاقة بين السياسة الضريبية وتشجيع الصادرات .
- ٥- أظهرت الدراسة الميدانية موافقة مفردات العينة على أن الحوافز الضريبية لإعانات التصدير تؤثر على فاعلية برنامج رد أعباء الصادرات .

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات من أهمها :

- ١- أهمية ربط الحوافز الضريبية لإعانات التصدير بمقدار تنازل المنشأة عن حصة الصادرات بالعملة الأجنبية للبنوك المصرية .
- ٢- أهمية ربط الحوافز الضريبية لإعانات التصدير بنسبة المكون المحلي المصري .

إطار مقترح للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير

٣- من الضروري أن تخضع إعانات التصدير بذاتها للضريبة على الدخل .

٤- من الضروري إعفاء إيرادات إعانات التصدير من الضريبة على الدخل لزيادة فاعلية برنامج رد أعباء الصادرات .

الكلمات المفتاحية

الضريبة على إعانات التصدير- الحوافز الضريبية - نسبة المكون المحلى - إيرادات دعم الصادرات- السياسة الضريبية لتشجيع الصادرات

Abstract

This study has aimed to establish a framework for tax accounting of export subsidies.

The study has produced several significant findings:

1. The Export Burden Rebate Program is considered an important tool for implementing industrial policy objectives.
2. Linking tax incentives for export subsidies to the amount of foreign exchange earnings surrendered by the establishment to Egyptian banks helps maintain the foreign exchange rate.
3. Linking tax incentives for export subsidies to the percentage of local Egyptian content encourages Egyptian industry and achieves the economic objectives of export subsidies.
4. The field study showed that the sample agreed on the existence of a relationship between tax policy and export promotion.
5. The field study showed that tax incentives for export subsidies affect the effectiveness of the Export Burden Rebate Program.

The study concluded with several significant recommendations:

1. It is important to link tax incentives for export subsidies to the amount of foreign exchange earnings surrendered by the establishment to Egyptian banks.
2. It is important to link tax incentives for export subsidies to the percentage of local Egyptian content.

3. It is crucial that export subsidies be subject to income tax.

4-It is necessary to exempt the revenues of export subsidies from income tax to increase the effectiveness of the Export Burden Rebate Program

Keywords

Export Subsidies Tax- Tax incentives- Percentage of local component- Export support revenues- Tax policy to encourage exports

١ - طبيعة المشكلة .

تسعى الدول على اختلاف درجة تقدمها الاقتصادى إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وفى سبيل ذلك تستخدم العديد من الأدوات والسياسات لتحقيق هذه الأهداف ومنها تشجيع التصدير

كما أن الوضع الاقتصادى الراهن فى مصر يتمثل فى اتساع فجوة الميزان التجارى بين الصادرات السلعية والواردات السلعية ، لذلك يلزم تقليص فجوة الميزان التجارى بتحقيق طفرة فى الصادرات السلعية ، حيث أن مشكلة عجز الميزان التجارى تشكل تهديد للاقتصاد المصرى لما له من تأثير على سعر صرف الجنيه المصرى وعلى احتياطات النقد الأجنبي .

إن أحد الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها الدولة هو تسجيل معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى عبر انتهاج سياسات تحفيزية داعمة لقطاع التصدير ، وتبذل الحكومة المصرية جهوداً ملموسة لتحقيق التنمية الاقتصادية ومنها دعم الصادرات ، حيث اتخذت الدولة إجراءات محفزة على الإنتاج ودعم الصادرات ، وتعد برامج الدعم والمنح والمساعدات أحد الآليات التي تستخدمها الدولة لتشجيع التصدير .

وتعد السياسة الضريبية أحد الأذرع الأساسية للسياسة المالية للدولة والتي تسعى جنباً إلى جنب مع سياسة الانفاق الحكومى لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة (الحسيني، ٢٠٢١، ص ١٧) ، غير أن الأمر يتطلب اتخاذ سياسات مالية لدعم وتشجيع الصادرات ومن أهمها تقديم حوافز ضريبية لدعم الصادرات .

٢-الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية:

١/٢ دراسة (David ,Garmen, Antoine 2013) :

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم آثار فرض الضرائب على التصدير ، وخلصت الدراسة إلى أن فرض الضرائب على الصادرات يمثل تشوهاً كبيراً وأن إلغاء الضرائب على الصادرات يؤدي إلى زيادة في الدخل الحقيقي، كما أن فرض الضرائب على الصادرات يجب أن يكون موضوع إهتمام صناعات السياسات المالية للدولة .

٢/٢ دراسة (عبد الله ، ٢٠١٧) :

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور السياسة الحكومية وخاصة فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية والسياسة الضريبية في تعزيز القدرة التنافسية لقطاعات زراعة وتصنيع وتصدير القطن المصري ، وخلصت الدراسة إلى إقتراح بعض الصور الضريبية بما يمكن السياسة الضريبية من الاستخدام الأمثل للموارد في قطاع الزراعة ، وتحقيق العدالة الضريبية بين القطاع الزراعي وباقي القطاعات الأخرى غير الاقتصادية وبما يوفر القدرة التنافسية بين المنتجات المحلية والمستوردة .

٣/٢ دراسة (الأطرش ، ٢٠١٧) :

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر الحوافز الضريبية في مصر ودراسة إلى أي مدى تؤثر الحوافز الضريبية في القطاعات الصناعية على تنمية الاستثمار ، وخلصت الدراسة إلى أنه يوجد أثر معنوي للحوافز الضريبية على الاستثمار في مصر ، كما أن هناك قصوراً في تقديم الحوافز الضريبية للمستثمرين المحليين في مصر .

٤/٢ دراسة (الدرشابي ، ٢٠١٧) :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى قدرة السياسة الضريبية المطبقة حالياً على تطوير صناعة الدواء في مصر ، وخلصت الدراسة إلى أهمية وجود إصلاحات ضريبية مناسبة بما يمكن الحكومة من توجيه النشاط الاقتصادي المحلي على نحو يساهم في تحديث الصناعة المحلية.

إطار مقترح للحاسب الضريبي لإعانات التصدير

٥/٢ دراسة (كامل ، زيدان ، البسيوني ، ٢٠١٨) :

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهمية سياسة الحوافز الضريبية وبيان أثرها على قطاع السياحة كأداة لجذب الاستثمار المباشر ، وخلصت الدراسة إلى أن هناك حاجة لاتباع سياسة ضريبية متوازنة تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية وكذلك تشجيع الاستثمار .

٦/٢ دراسة (الحاروني ، ٢٠١٨) :

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة سلوك الصادرات المصرية ومدى تأثير التغيرات في السياسات الاقتصادية على الطلب على الصادرات ، وخلصت الدراسة إلى أنه يجب على السياسات الحكومية أن تشجع الاستثمارات والصناعات المحلية التي تعتمد على المكون المحلي .

٧/٢ دراسة (محمد ، ٢٠١٨) :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الفروق بين سياسة التسهيلات الضريبية السائدة حالياً والمستهدفه ، وخلصت الدراسة إلى أنه يجب تعديل منظومة الضرائب من خلال إستقرار المعدل الضريبي وتجنب الازدواج الضريبي

٨/٢ دراسة (Rebecca Lester , 2019) :

تهدف الدراسة إلى بيان أثر الخصم الضريبي والحوافز الضريبية على تشجيع الشركات على التصنيع ومدى إستجابة الشركات الأمريكية لحوافز التصنيع ، وخلصت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت حوافز ضريبية خاصة بالتصدير بهدف مساعدة الشركات على التنافس مع الشركات الأجنبية ، وكانت هذه الحوافز في صورة إعانات تصدير ، وقد أظهرت الدراسة أن بعض الشركات قد إستجابت باستثمارات محلية كبيرة.

٩/٢ دراسة (حنفى ، عبد الواحد ، ٢٠٢٠) :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل هيكل برامج الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الاجتماعية وذلك لتقييم مدى فاعلية برنامج الدعم الغذائي ، وخلصت الدراسة إلى ضرورة ربط الزيادات في برنامج دعم الصادرات بقدرة المصدر على فتح أسواق أجنبية جديدة وزيادة المكون المحلي في السوق المصدرة .

إطار مقترح للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير

١٠/٢ دراسة (عبد العال ، ٢٠٢١) :

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر السياسة الضريبية على التصدير وبيان دورها في دعم التصدير من خلال الحوافز والمزايا الضريبية ، ومعرفة مدى فاعلية الإعفاءات والحوافز الضريبية كعامل مؤثر على التصدير ، وخلصت الدراسة إلى أن السياسة الضريبية تعد عاملاً مؤثراً على الصادرات ، كما أن السياسة الضريبية في مجال الصادرات يحتاج إلى مزيداً من الدعم في مجال حوافز التصدير .

١١/٢ دراسة (Michael ,Hansol, Petro 2022) :

تهدف الدراسة إلى قياس أثر المزايا الضريبية مثل الإعفاءات الضريبية على زيادة قدرة الشركات على المنافسة ، وما إذا كانت التخفيضات الضريبية تؤثر على المنافسين في سوق المنتجات وعلى الأداء الاقتصادي للشركات ، وخلصت الدراسة إلى أن الاعفاء الضريبي يؤثر على الأداء الاقتصادي للشركات كما أن الاختلاف في الاعفاء الضريبي للشركات يمكن أن يكون له عواقب اقتصادية غير مقصودة .

١٢/٢ دراسة (عبد الحميد، وآخرون ، ٢٠٢٤) :

تهدف الدراسة إلى بيان أثر السياسة النقدية والنمو الاقتصادي والتضخم على أداء الصادرات المصرية وخلصت الدراسة إلى أن لأسعار الصرف والسياسة النقدية في مصر دور في ضعف أداء الصادرات المصرية .

١٣/٢ دراسة (علي، ٢٠٢٤) :

تهدف الدراسة إلى بيان دور وأهمية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات ، وخلصت الدراسة إلى أن الحوافز الضريبية لها دوراً هاماً في تحسين مناخ الاستثمار نظراً لما تقدمه من مزايا من شأنها أن تشجع الاستثمار في المجالات المرغوب فيها .

١٤/٢ دراسة (قمره ، راشد ، ٢٠٢٥) :

تهدف الدراسة إلى دراسة سلوك وإستجابة الاستثمار الخاص لصدمات سعر الصرف الحقيقي ، وتحديد السياسات المناسبة لمتخذي القرار في تحقيق معدلات نمو أعلى للاستثمار

إطار مقترح للحاسب الضريبي لإعانات التصدير

الخاص ، وخلصت الدراسة إلى ضرورة تقديم الحوافز المالية بأشكال مختلفة للمشروعات الإنتاجية المخصصة للتصدير .

التعليق على الدراسات المحاسبية السابقة :

من الدراسات السابقة يمكن استخلاص مايلي :

- ١- توصلت دراسة (David ,Garmen, Antoine) إلى أن إلغاء الضرائب على الصادرات يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي .
- ٢- ويرى (عبد الله) أنه يمكن إستخدام السياسة الضريبية في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، وتحقيق العدالة بين قطاعات الاقتصاد القومي .
- ٣- بينما يرى (الأطرش) أن إستخدام الحوافز الضريبية من شأنه زيادة الاستثمار في مصر .
- ٤- ويرى (الدرشابي) أهمية إستخدام السياسة الضريبية في توجيه النشاط الاقتصادي .
- ٥- ويرى (كامل ، زيدان ، البسيوني) أن وضع سياسة ضريبية مناسبة يؤدي إلى تشجيع الاستثمار ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية .
- ٦- ويرى (الحاروني) أن السياسة الضريبية تؤثر على الاستثمار ويمكن إستخدامها في تشجيع الصناعات المحلية .
- ٧- بينما يرى (محمد) أهمية تعديل منظومة الضرائب من خلال استقرار المعدل الضريبي .
- ٨- بينما يرى (Rebecca Lester) أن إستخدام الحوافز الضريبية ومنها إعانات التصدير من شأنه أن يعمل على زيادة قدرة الشركات الوطنية على التنافس مع الشركات الأجنبية .
- ٩- ويرى (حنفي ، عبد الواحد) ضرورة زيادة فاعلية برنامج دعم الصادرات وذلك من خلال ربط دعم الصادرات بزيادة المكون المحلي في السوق المصدرة .
- ١٠- وتوصلت دراسة (عبد العال) إلى أنه يمكن إستخدام السياسة الضريبية في التأثير على زيادة الصادرات
- ١١- ويرى (Michael ,Hansol, Petro) وجود تأثير للحوافز الضريبية والاعفاءات الضريبية على الأداء الاقتصادي للشركات .

إطار مقترح للحاسب الضريبي لإعانات التصدير

١٢- يرى (عبد الحميد ، وآخرون) إلى أنه توجد علاقة بين النمو الاقتصادى وسعر الصرف وبين الصادرات المصرية ، حيث أن السياسة التي تتبعها الدولة وخاصة المتعلقة بسعر الصرف والسياسات النقدية تؤثر على حجم الصادرات وخاصة في الدول النامية ، الأمر الذي يتطلب وضع سياسة نقدية تعمل على تشجيع الصادرات المصرية .

١٣- بينما يرى (على) أنه لم يقتصر استخدام الحوافز الضريبية على البلدان النامية بل استخدمها أيضاً الدول المتقدمة وذلك لتشجيع الاستثمارات ، وإذا كانت الحوافز الضريبية ينجم عنها التنازل عن جزء من حصيلة الإيرادات الضريبية إلا أنه قد ينشأ عن تلك الحوافز تدفق الاستثمارات التي من شأنها أن تساعد في تشجيع التنمية الصناعية .

١٤- ويرى (قمره ، راشد) ضرورة العمل على استقرار سعر الصرف للعملة المحلية مقابل الدولار مع صياغة سياسات لجذب الاستثمارات وتشجيع التصدير .

٣- هدف البحث :

يهدف البحث إلى وضع إطار للحاسب الضريبي لإعانات التصدير .

٤- أهمية البحث :

تسعى الدول إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوه ، وتقدم الدول العديد من المزايا والحوافز الضريبية لدعم الصادرات ، لذلك يتناول البحث إطاراً للحاسب الضريبي لإعانات التصدير حتى يكون لبرنامج رد أعباء الصادرات الأثر الفعال لتشجيع الصادرات .

٥- فروض البحث :

الفرض الأول : لا توجد علاقة بين السياسة الضريبية وتشجيع الصادرات .

الفرض الثانى : لا تؤثر الحوافز الضريبية لإعانات التصدير على فاعلية برنامج رد أعباء الصادرات .

٦- حدود البحث :

يتناول البحث إطاراً للحاسب الضريبي عن ضريبة الدخل لإعانات التصدير ولا يمتد إلى أنواع الضرائب الأخرى

إطار مقترح للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير

٧- منهج البحث :

يستند الباحث في هذه الدراسة إلى المنهج الاستقرائي للواقع العملي للبيانات التي يتم الحصول عليها ، وكذلك المنهج الاستنباطي حيث يرجع الباحث إلى الأصول العلمية للمحاسبة الضريبية وأيضاً رصيد الكتابات في الفكر المحاسبي الضريبي.

٨- خطة البحث :

قسم الباحث الدراسة إلى أربعة فصول على النحو التالي :

الفصل الأول : هيكل برنامج رد أعباء الصادرات المصري .

الفصل الثانى : المعاملة الضريبية لإعانات التصدير في ضوء القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

الفصل الثالث : الإطار المقترح للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير .

الفصل الرابع : الدراسة الميدانية .

الفصل الأول

هيكل برنامج رد أعباء الصادرات المصري

أولاً : أهمية برنامج رد أعباء الصادرات :

تقوم كافة الدول بمساندة صادراتها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، وذلك باستخدام العديد من الأدوات ومنها الإعفاءات الضريبية ، وتكتسب هذه المساندة أهمية خاصة في مصر وذلك للأسباب التالية (المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ٢٠٢٠) :

١- يعتبر برنامج رد أعباء الصادرات من الأدوات الهامة لتنفيذ أهداف السياسة الصناعية ، وبالتالي يجب النظر إليه على أنه دعماً استثمارياً وليس إستهلاكياً .

٢- يعد هذا الدعم تعويضاً للمصدرين عن ضعف وضع مصر التنافسي وإرتفاع تكلفة المعاملات المرتبطة بالتصدير .

إطار مقترح للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير

٣-تزداد أهمية برنامج رد أعباء الصادرات بعد جائحة كورونا وما نتج عنها من إنخفاض الانتاج ، وتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي ، وبالتالي زيادة حدة التنافس بين الدول لزيادة حصتها السوقية .

٤-تهدف الدولة من وضع مثل هذه السياسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع والتحكم في التقلبات وذلك بالعمل على استقرار قيمة النقود في الأسواق الداخلية للاقتصاد وسعر صرفها في التعامل الخارجي (عزت ، ٢٠٢١ ، ص ٢٥٢) .

ثانياً : برنامج رد أعباء الصادرات في مصر :

يعد دعم الصادرات أحد أنماط الدعم الإنتاجي الموجه من قبل الحكومة ، وذلك بهدف زيادة حجم الصادرات المصرية ، وأيضاً فتح أسواق جديدة هذا بالإضافة إلى تخفيف الأعباء التي يتحملها المصدرين (خليل ، ٢٠٢٠ ، ص ٢٥٩) .

وتتعدد أنواع إعانات التصدير على النحو التالي :

-الإعانات المباشرة :

وذلك بأداء مبلغ مالي من قبل الدولة إلى المصدرين وفقاً لأسس وشروط تضعها الدولة .

-الإعانات الغير مباشرة :

وتشمل التسهيلات الإئتمانية أو المزايا الضريبية أو إعفاء جزء من الأرباح المتحققة من التصدير من الضريبة أو تقديم بعض الخدمات مجاناً أو مقابل سعر رمزي للمصدرين .

ويتناول الباحث برنامج رد أعباء الصادرات في مصر على النحو التالي :

يتضمن برنامج رد أعباء الصادرات إعتباراً من مشحونات ٢٠٢٣/٧/١ الى

٢٠٢٤/٦/٣٠ وذلك على النحو التالي :

١-محور تعميق الصناعة (القيمة المضافة) : بحيث تتحدد قيمة المساندة للمصدر وفقاً للقيمة المضافة للصادرات وتتزايد قيمة المساندة مع تزايد القيمة المضافة للصادرات ، على أن يكون الحد الأدنى للقيمة المضافة ٣٠٪ شريطة الحصول عليها وفقاً لأسلوب حساب القيمة المضافة الذي حدده القانون (٥) لسنة ٢٠١٥ ، ويستثنى من ذلك برنامج الصناعات الحرفية

إطار مقترح للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير

والحاصلات الزراعية والصناعات النسيجية والأثاث الخشبي وفقاً لما ينص عليه برنامج الأثاث

٢- محور تنمية الصعيد والمناطق الحدودية ومدينة دمياط للأثاث ومدينة الروبيكي:

ويتضمن منح صادرات الشركات المنتجة في هذه المناطق ٥٠٪ إضافية من نسبة المساندة الأساسية .

٣- محور تنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس :

تمنح صادرات المصانع المقامة داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس ذات النسبة المخصصة للمصانع في المناطق الداخلية .

٤- محور تعزيز النفاذ لأفريقيا والأسواق المستهدفة على النحو التالي :

أ- تعزيز النفاذ للأسواق المستهدفة :

- تمنح الصادرات للأسواق المستهدفة نسبة ٥٠٪ إضافية من نسبة المساندة الأساسية (الصين وما يتبعها إدارياً مثل هونج كونج وتايوان - أذربيجان - أرمينيا - بيلاروسيا - جورجيا - كازاخستان - قيرغستان - مولدوفا - روسيا - طاجيكستان - تركمانستان - أوزباكستان - أوكرانيا - البرازيل - المكسيك - كولومبيا - الأرجنتين - بيرو - فنزويلا - تشيلي - غواتيمالا - الإكوادور - كوبا - بوليفيا - هايتي - جمهورية الدومينيكان - هندوراس - باراغواي - السلفادور - نيكاراغوا - كوستاريكا - بنما - بورتوريكو - أوروغواي - غوادلوب - مارتينيك - غيانا الفرنسية - سانت مارتن - سانت بارتيليمي - استراليا - نيوزلندا - اليابان - كوريا الجنوبية - كندا - اندونيسيا - فيتنام) .

ب- تعزيز النفاذ لأفريقيا :

- تمنح الصادرات إلى افريقيا نسبة ٥٠٪ إضافية إلى نسبة المساندة الأساسية .

٥- محور مساندة النقل ويشمل هذا المحور برنامجين :

أ- برنامج مساندة النقل إلى افريقيا : ويتضمن منح الصادرات إلى أفريقيا ٥٠٪ من تكلفة الشحن تستفيد به جميع بنود الصادرات فيما عدا السلع المستتاه وهي (البتترول ومشتقاته ، السلع الخاضعة

إطار مقترح للحاسب الضريبي لإعانات التصدير

لرسم الصادر ، السلع السابق إستيرادها ، الخامات الطبيعية مثل كتل الرخام ، كتل الجرانيت ، الألومنيوم الخام ، السلع المستثناة من المساندة للحاصلات الزراعية) .

- وبالنسبة لصرف مساندة شحن افريقيا لصادرات الاسمنت ومواد البناء يتم وضع حد أقصى ٣٠ دولار لسعر الشحن الذي تتم المحاسبة على أساسه .

ب-برنامج الشحن الجوي :

- خلال الفترة من ٢٥/١١/٢٠٢٣ حتى ٢٥/٢/٢٠٢٤ تكون المساندة ٨٥ سنت /كجم .

- باقى العام المالي ٣٠ سنت /كجم .

- وتسري قيم المساندة المشار إليها خلال العام المالي ١/٧/٢٠٢٣ حتى ٣٠/٦/٢٠٢٤ بحد أقصى ٥٠٠ مليون جنيه سنوياً .

٦- محور الزيادة في الصادرات : ويتضمن هذا المحور منح المصدرين نسبة إضافية من نسبة المساندة الأساسية على الزيادة في الصادرات وفقاً للجدول التالي :

نسبة الزيادة في الصادرات	نسبة المساندة الإضافية مصدر كبير	نسبة المساندة الإضافية مصدر صغير ومتوسط
٢٥٪ فأكثر	٢٥٪	٥٠٪
١٥٪ - أقل من ٢٥٪	٢٠٪	٤٠٪

٧-محور مساندة الصادرات التي تحمل علامة تجارية مصرية :

- تمنح الصادرات الحاملة لعلامات تجارية مصرية نسبة (٢٪) إضافية على نسبة المساندة الأساسية ، على أن تتقدم الشركات بالفواتير الجمركية مثبت بها العلامة التجارية المصدرة بالإضافة إلى شهادة المعاينة الجمركية التي تثبت وجود العلامة التجارية على المنتج المصدر ، وفي حالة عدم تضمين المعاينة الجمركية للعلامة التجارية تتقدم الشركة بشهادة من إحدى الشركات العالمية للفحص المعتمدة لدى صندوق تنمية الصادرات يثبت تصدير المنتج حاملاً للعلامة التجارية .

إطار مقترح للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير

- قصر صرف نسبة ٢٪ - نسبة المساندة الإضافية - لصادرات المنتجات النهائية التي تمتلك علامة تجارية مصرية .

٨-محور البنية الأساسية للتصدير :

ويتضمن هذا المحور عدد من البرامج على النحو التالي :

-مساندة المعارض : يخصص لها ٣٢٥ مليون جنيه سنوياً حتى ٢٠٢٤/٩/٣٠ .

-مساندة مكافحة ذباب الفاكهة الذي تنفذه وزارة الزراعة وقد خصص له ٣٠ مليون جنيه .

ثالثاً : الجهات التي لها حق الحصول على المساندة :

يحق لكافة المنشآت التي تباشر عمليات التصدير للسلع التي لها برامج تنمية صادرات التقدم للحصول على مساندة من صندوق تنمية الصادرات ، على أن يراعى الآتي :

١- أن تكون المنشأة طالبة المساندة حاصلة على شهادة جودة سارية الصلاحية على أن يراعى الآتي :

- أن تكون الجهة المانحة للشهادة مسجلة لدى الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة .

- أن تكون الشهادة الحاصلة عليها المنشأة مسجلة لدى الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة .

٢-بالنسبة للشركات التجارية التي تباشر نشاط التصدير للسلع غير الزراعية (مكاتب تصدير) يشترط الآتي:

- تعامل الشركات التجارية المملوكة بالكامل للشركة الإنتاجية أو التي تدخل ضمن مجموعة شركات نفس معاملة الشركة الإنتاجية ، على أن تقدم المستندات الدالة على ذلك .

- تعامل الشركات التي تقوم باستئجار خطوط إنتاج أو عقود التشغيل والتصنيع لدى الغير - أو مايمثلها - معاملة الشركات الإنتاجية على أن يتم استيفاء الآتي:

- تقديم صورة عقد موثق بين الشركة وأحد المصانع المرخصة يوضح قيامها باستئجارها أحد خطوط الإنتاج أو عقود التشغيل والتصنيع لدى الغير أو ما يمثّلها أو أن يكون لها حق تشغيله.

إطار مقترح للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير

- تقديم ما يفيد أن المصنع المنتج حاصل على شهادة جودة صادرة من جهة معتمدة.
- بالنسبة للشركات التجارية الأخرى يشترط :
 - بالنسبة للشركات الجديدة التي لم تزال التصدير يتم صرف كافة مستحقاتها في نهاية كل عام بعد تقديم الميزانية والاقرار الضريبي وذلك لمدة عامين .
 - بالنسبة للشركات التي زولت التصدير لمدة ثلاث سنوات متتالية يتم صرف ١٠٠٪ من مستحقاتها وفقاً للقواعد بعد تقديم سابقة التصدير .
 - أن يرفق بالفاتورة الملحقة بشهادة الصادر فاتورة الشركة المنتجة للسلعة المصدرة على ألا يكون هذه الشركة المنتجة أو المصنع المنتج موقوف التعامل معه في تاريخ التعامل (عدا الحاصلات الزراعية)

رابعاً : البرامج المستفيدة والنسب المحددة لكل برنامج :

حددت المبادرة البرامج المستفيدة والنسب المحددة لكل برنامج :

فعلى سبيل المثال كانت نسب برنامج مواد البناء والحراريات والصناعات المعدنية على النحو التالي :

١- برنامج الرخام والجرانيت :

خلال الفترة ٢٠٢٣/٧/١ - ٢٠٢٤/٦/٣٠			البرامج ومراحل الانتاج
مناطق حرة وخاصة	رخام وجرانيت أجنبي	رخام وجرانيت مصري	
٥٪	٥٪	١٠٪	أحجار مشغولة وأصناف مصنعة من الرخام والجرانيت في شكل أعطية للأرضية والجدران

ولا يسمح للشركات التجارية بالتقدم للحصول على المساندة

٢-برنامج المواد العازلة :

نسب المساندة المقدمة للبرنامج على النحو التالي :

خلال الفترة ٢٠٢٣/٧/١-٢٠٢٤/٦/٣٠		البرامج ومراحل الإنتاج
مناطق حرة	مناطق داخلية	
٧٪	١٠٪	نسبة القيمة المضافة ٧٠٪ فأكثر
٦٪	٩٪	نسبة القيمة المضافة أقل من ٧٠٪ وحتى ٦٠٪
٥٪	٧٪	نسبة القيمة المضافة أقل من ٦٠٪ وحتى ٥٠٪
٣٪	٤٪	نسبة القيمة المضافة أقل من ٥٠٪ وحتى ٣٠٪

٣-برنامج الجلفنة والدرفلة على البارد:

نسب المساندة المقدمة للبرنامج على النحو التالي :

خلال الفترة ٢٠٢٣/٧/١-٢٠٢٤/٦/٣٠		البرامج ومراحل الإنتاج
مناطق حرة	مناطق داخلية	
٥,٥٪	٧,٥٪	نسبة القيمة المضافة ٧٠٪ فأكثر
٥٪	٧٪	نسبة القيمة المضافة أقل من ٧٠٪ وحتى ٦٠٪
٤٪	٦٪	نسبة القيمة المضافة أقل من ٦٠٪ وحتى ٥٠٪
٣,٥٪	٥٪	نسبة القيمة المضافة أقل من ٥٠٪ وحتى ٣٠٪

٤-الزجاج المسطح وسحب الأسلاك والمسامير :

نسب المساندة المقدمة للبرنامج على النحو التالي :

خلال الفترة ٢٠٢٣/٧/١-٢٠٢٤/٦/٣٠		البرامج ومراحل الإنتاج
مناطق حرة	مناطق داخلية	
٧٪	١٠٪	نسبة القيمة المضافة ٧٠٪ فأكثر
٦٪	٩٪	نسبة القيمة المضافة أقل من ٧٠٪ وحتى ٦٠٪
٥٪	٧٪	نسبة القيمة المضافة أقل من ٦٠٪ وحتى ٥٠٪
٣,٥٪	٥٪	نسبة القيمة المضافة أقل من ٥٠٪ وحتى ٣٠٪

٥-برنامج مساندة السيراميك :

نسب المساندة المقدمة للبرنامج على النحو التالي :

خلال الفترة ٢٠٢٣/٧/١-٢٠٢٤/٦/٣٠		البرامج ومراحل الإنتاج
مناطق داخلية	مناطق حرة	
١٠٪	٧٪	نسبة القيمة المضافة ٧٠٪ فأكثر
٨٪	٦٪	نسبة القيمة المضافة أقل من ٧٠٪ وحتى ٦٠٪
٦٪	٤٪	نسبة القيمة المضافة أقل من ٦٠٪ وحتى ٥٠٪
٤٪	٢٪	نسبة القيمة المضافة أقل من ٥٠٪ وحتى ٣٠٪

خامساً : القواعد المنظمة للمشاركة المصرية في المعارض التي تتلقى مساندة من صندوق تنمية الصادرات إعتباراً من ٢٠٢٤/١٠/١ :

١-تطبق القواعد المقترحة المنظمة لبرنامج مساندة المعارض إعتباراً من ٢٠٢٤/١٠/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ .

٢-أنشطة المعارض المستحقة للمساندة :

- المعارض الدولية المتخصصة بالخارج (اشتراك مجمع- اشتراك منفرد) .

- بعثات المشترين التي تقام على هامش المعارض المتخصصة الموجهة للتصدير التي تقام داخل مصر أو بعثات يتم استقدامها مباشرة لعقد لقاءات مع الشركات المصدرة وتنظيمها أو تشرف عليها الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات .

٣-نسب المساندة :

تم تصنيف الشركات طبقاً لحجم صادراتها كالتالي :

نوع الشركة	حجم الصادرات
شركة صغيرة ومتناهية الصغر	مليون دولار فأقل
شركة متوسطة وكبيرة	أكثر من مليون دولار

يتم تحديد حجم الصادرات طبقاً لبيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات للعام السابق .

إطار مقترح للحاسب الضريبي لإعانات التصدير

- يتم تقديم مساندة بنسبة ٤٠٪ من إجمالي التكلفة الفعلية للشركات المشاركة بالمعارض ، وتشمل عناصر المساندة المقدمة تكلفة الشحن والايجار والديكور والدعاية ومصروفات تشغيل الجناح وذلك وفقاً للموازنة التقديرية المعدة من قبل الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات ، ولا يشمل مصاريف السفر والإقامة للشركات العارضة .

- يتم تقديم مساندة بنسبة ٦٠٪ لقطاع الأثاث والمشروعات التقليدية والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والشركات المسجلة بجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وفقاً للتصنيف المشار إليه بعاليه .

- تشمل عناصر المساندة المقدمة تكلفة الشحن والايجار والديكور والدعاية ومصروفات تشغيل الجناح وذلك وفقاً للموازنة التقديرية المعدة من قبل الهيئة ولا يشمل مصاريف السفر والإقامة للشركات العارضة .

٤- الشحن :

في حالة الشحن المجمع يتم الشحن من مصر إلى مقر المعرض من خلال الهيئة المصرية العامة للمعارض ، وفي حالة الشحن على مسئولية المعارض ، يتم رد نسبة المساندة للفاتورة في رحلتي الذهاب والعودة في مدة لا تتجاوز ٦٠ يوم عمل على الأقصى من استكمال مستندات الشحن المقدمة من المعارضين ، وفي حالة الاشتراك المنفرد ، يتم الشحن من مصر إلى مقر المعرض على مسئولية المعارض الذي يقوم بتقديم مستندات الشحن للهيئة في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ إنتهاء المعرض ويتم رد نسبة المساندة للفاتورة في رحلتي الذهاب والعودة في مدة لا تتجاوز شهر من تاريخ إستكمال مستندات الشحن المقدمة من المعارضين .

وتتم المحاسبة في جميع الأحوال على المساندة طبقاً للأسعار التقديرية للشركات المعتمدة لدى الهيئة والتي يتم تحديثها بشكل دوري طبقاً للأسعار العالمية .

الفصل الثاني

المعاملة الضريبية لإعانات التصدير في ضوء القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

أولاً : أثر السياسة الضريبية على التصدير :

إن فرض الضرائب بطريقة متشددة على المستثمرين يؤدي للحيلولة دون توجيه استثماراتهم ، كما أن فرض الضرائب المشددة على الشركات يؤدي إلى زيادة التجنب

إطار مقترح للحاسب الضريبي لإعانات التصدير

الضريبي (Sonja , Ryan,2012,p776) ، وربما يعود السبب لانقلاب العملية الاستثمارية من نجاح إلى الكساد خاصة إذا كانت موجهة نحو المستهلك ، والذي يتحمل أعباء إضافية حيث يسعى المستثمر إلى رفع سعر السلع ، طالما أن التكلفة سترتفع في ظل اتباع نظام يقوم على رفع سعر الضريبة خلافاً إذا ما أعتدنا على نظام الحوافز الضريبية (يوسفى، ٢٠١٦ ، ص ١١٦)

وتعتبر الحوافز الضريبية ذات بعد إيجابي في جذب الاستثمارات ، وتوجه الحوافز الضريبية بغية تشجيع الاستثمار في المشروعات الصناعية وتشجيع التصدير، وتؤثر الحوافز الضريبية والخصم الضريبي على سلوك المستثمرين (Jeffrey.Elena.Nathan.Matthew,2022,p1002). وتؤثر ضريبة التصدير على التصدير وعلى الأسعار المحلية (Amzul Rifin,2014,p93).

وتؤدي السياسة الضريبية إلى جانب السياسات الأخرى إلى تحفيز التصدير أو التقليل أو الحد منه ، حسب الأهداف الاقتصادية للدولة ، فوضعوا السياسة الضريبية يضعون في حسابهم عند وضع السياسة الضريبية المتعلقة بالتصدير قطاعات التصدير التي تحتاج إلى دعم وتحفيز ، بالإضافة إلى أن توعية الشركات بالسياسات الضريبية وبالمعرفة الواضحة من شأنه أن يؤثر على سلوك دافعي الضرائب (Iddy.Abu Sofian, Shahnaz.2022 , p76) ، وكذلك قطاعات التصدير التي يلزم الحد من تصديرها بما يتلائم مع الاقتصاد القومي (عبد العال ، ٢٠٢١ ، ص ٥٣٣) .

وتؤثر السياسة الضريبية على الحصة التسويقية للمنشأة وعلى الدخل من العملات الأجنبية (Roberta Piermartini,2004,p8). وللضرائب أثر هام في دعم عمليات التصدير عن طريق الإعفاءات والحوافز الضريبية ، حيث تعد حوافز التصدير أحد الجوانب الهامة في مجال تشجيع الصادرات ، لذا تقوم الدول باتخاذ إجراءات لدعم الصادرات من خلال منح الإعفاءات الضريبية والمزايا الضريبية من خلال الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ، هذا إلى جانب برامج ووسائل دعم التصدير الأخرى غير الضريبية (عبد العال ، ٢٠٢١ ، ص ٥٤٣)

إطار مقترح للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير

ثانياً : الحوافز الضريبية وأثرها على التصدير :

تلجأ غالبية التشريعات الضريبية إلى استخدام الحوافز الضريبية كوسيلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية Carolyn m.Callahan .Wayneh .Shaw. and William (2001,p479) .

وتتجه الكثير من الدول إلى تهيئة بيئة أعمال مواتية ومناخ استثماري جاذب للاستثمار وذلك من خلال اتخاذ العديد من السياسات المحفزة لجذب الاستثمارات ، وتقديم الكثير من الحوافز والمزايا الضريبية (خليل ، ٢٠١٧ ، ص ٢) .

ويمكن ربط الحوافز الضريبية بعدة عوامل منها :

-يمكن ربط الحوافز الضريبية بنوع النشاط المرغوب فيه .

-يمكن ربط الحوافز الضريبية بالموقع الذي يقام عليه المشروع .

وتهدف الحوافز الضريبية في مجال التصدير إلى تحقيق العديد من الأهداف منها مايلي :

-تشجيع الاستثمارات على الإلتزام بما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

-تشجيع الاستثمارات على التوجه نحو القطاع الصناعي خاصة الصناعات التصديرية

التي توفر العملات الأجنبية .

وتتعدد صور الحوافز الضريبية ومن أهمها مايلي(إسماعيل ، ٢٠١٦ ، ص ١٥٦) :

١-الإعفاءات الضريبية :

وتعد الإعفاءات الضريبية أحد بل أهم أشكال الحوافز الضريبية (أحمد ، ٢٠١٦ ، ص

١٧٧) ، والإعفاءات الضريبية هو تنازل الدولة عن قدر محسوب من الموارد السيادية في مقابل

توجيه الاستثمارات لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، وقد يكون الأعفاء

- إعفاء كلياً أو جزئياً .

- إعفاء دائم طوال حياة المشروع .

- إعفاء مؤقت لمدة معينة .

إطار مقترح للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير

٢- **الخصم الضريبي** ، وذلك بتخفيض الضرائب المستحقة بنسبة من تكلفة الاقتناء في الأصول الرأسمالية الجديدة المشتراة خلال السنة .

٣- **تخفيض الوعاء الخاضع للضريبة** ، حيث أن فرض الضريبة بمعدلات عالية تؤدي إلى قيام المستثمرين بتحويل الدخل إلى الخارج بدوافع ضريبية (Zero Deng,2020,p958) .

٤- **مسموحات الإهلاك** : وتتطوي مسموحات الإهلاك كأحد الحوافز الضريبية على مجموعتين هما الإهلاك المعجل والإهلاك الإضافي .

ويقصد بالإهلاك المعجل السماح بإهلاك قيمة الأصل الرأسمالي خلال فترة زمنية تقل عن العمر الإنتاجي المقدر لهذا الأصل ، ويعد ذلك حافزاً للاستثمار في هذا الأصل ويؤدي إلى تخفيض الالتزامات الضريبية في السنوات الأولى من عمر الأصل في مقابل زيادتها في السنوات الأخيرة (محمد ,وأخرون ، ٢٠١٧ ، ص ٤٤٧) .

ويقصد بالاهلاك الإضافي السماح بخصم نسبة مئوية من تكلفة الأصل الرأسمالي من الدخل الخاضع للضريبة في السنة الأولى للاستثمار بجانب خصم الإهلاك العادي لذلك الأصل ، الأمر الذي يترتب عليه أن يكون مجموع الإهلاك العادي والإضافي أكبر من تكلفة إقتناء الأصل .

٥- **تخفيض أسعار الضريبة** ، حيث يستخدم سعر الضريبة كأحد الحوافز الضريبية لجذب الاستثمارات (محمد ، ٢٠١٩ ، ص ١٠)

٦- **نظام الضرائب التمييزية** ، وذلك بوضع جدول لأسعار الضرائب .

٧- **ترحيل الخسائر** .

وأجاز قانون الضرائب ترحيل الخسائر ، فليس من العدالة أن تفرض الضريبة على ما تحققه المنشأة من أرباح في سنة ما دون أن يؤخذ في الاعتبار ما تعرضت له المنشأة من خسائر في السنوات السابقة ، والمقصود بالخسارة التي يجوز ترحيلها هي الخسارة الضريبية التي تم تحديدها طبقاً لقانون الضرائب وليس الخسارة المحاسبية.(محمد ، ٢٠٢١ ، ص ٢٣٨) .

ثالثاً : المعاملة الضريبية لإعانات التصدير :

وفي مصر تكون المعالجة الضريبية لإعانات التصدير على النحو التالي :

إطار مقترح للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير

١- الكتاب الدوري رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٩ :

صدر الكتاب الدوري رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٩ في ٤/١٠/٢٠٠٩ ، وتضمن أنه " ثار خلاف بين المصلحة ومصدري الحاصلات الزراعية حول مدى خضوع إعانات التصدير التي تمنحها الدولة للمصدرين للضريبة على الدخل وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، وأحيل الخلاف إلى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة لإبداء الرأي ، وقد أنتهى رأي مجلس الدولة إلى :

" إن إعانة التصدير التي تمنحها الدولة للمصدرين لا تخضع بذاته للضريبة على الدخل وفقاً لأحكام القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قبل إلغائه (أي ليست محل ربط كوعاء مستقل) وإنما تندمج ضمن عناصر الإيراد للمنشأة ، وأن العبرة في الخضوع للضريبة أن تحقق المنشأة ربحاً صافياً مما تزاوله من نشاط التصدير " .

لذلك تنبه المصلحة كافة المأموريات إلى ضرورة تنفيذ ما ورد بالفتوى عند محاسبتها لممولى نشاط التصدير

وعلى السادة رؤساء القطاعات والمناطق الضريبية ورؤساء المأموريات تنفيذ هذا الكتاب الدوري بكل دقة ، وعلى الإدارة المركزية للتوجيه والرقابة متابعة التنفيذ .

وبالتالي فإن إعانة التصدير لا تخضع على استقلال للضريبة على الدخل ولكنها تدخل ضمن عناصر إيرادات المنشأة وتندمج فيها.

٢- الكتاب الدوري رقم (١٩) لسنة ٢٠١٧ بشأن المعالجة الضريبية لإعانات التصدير التي تمنحها الدولة للمصدرين :

صدر الكتاب الدوري رقم (١٩) لسنة ٢٠١٧ في ٣٠/٣/٢٠١٧ وتضمن " أنه نظراً لما لوحظ في الآونة الأخيرة من اختلاف المعالجة الضريبية بين المأموريات وكذلك بعض قطاعات مكافحة التهرب الضريبي بشأن ما يحصل عليه المصدرون من إعانات تصدير من الدولة حيث ذهب البعض إلى إخضاع هذه المبالغ للضريبة بصفتها وعاءً مستقلاً ، وحيث سبق أن أصدرت المصلحة كتابها الدوري رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٩ فيما يخص المعالجة الضريبية لهذا البند وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

إطار مقترح للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير

وحرصاً من المصلحة في توحيد المعالجة الضريبية لإعانات التصدير بما يدعم جسور الثقة بين المصلحة وكافة المصدرين في ضوء أحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته .

وحيث أن المبالغ المدفوعة لدعم الصادرات لا تعدو أن تكون سوى إيرادات مدفوعاً من الدولة لإعانة المصدرين سواء كان لجبر ضرر أو زيادة للقدرة التنافسية للمصدرين لذا فلا يصح بحال توصيفها على أنها وعاء مستقل لربح محقق للمنشأة بخلاف وعاء ضريبة الدخل الخاص بالمنشأة أو أن يتم المحاسبة عنها بنسب مجمل أو صافي ربح بصفة مستقلة .

لذا تنبه المصلحة على كافة الوحدات التابعة (ضرائب عامة) ضرورة مراعاة مايلي :

تعد المبالغ المدفوعة لدعم الصادرات (إعانة التصدير) عنصر من عناصر الإيرادات الأخرى التي تضاف إلى مجمل الربح بقائمة الدخل وذلك بالنسبة للحالات الدفترية وتضاف إلى صافي الربح / الخسارة بالنسبة للحالات التقديرية .

وعلى السادة رؤساء القطاعات والمناطق الضريبية ورؤساء المأموريات تنفيذ هذا الكتاب الدوري بكل دقة ، وعلى الإدارة المركزية للتوجيه والرقابة متابعة التنفيذ ."

ويتضح من الكتاب الدوري رقم (١٩) لسنة ٢٠١٧ مايلي :

- ١- لا تخضع إعانات التصدير بذاتها للضريبة على الدخل .
- ٢- تمثل إعانات التصدير إيرادات مدفوعاً من الدولة لإعانة المصدرين .
- ٣- تعد إعانات التصدير عنصر من عناصر الإيرادات الأخرى التي تضاف إلى مجمل الربح أو الخسائر .
- ٤- لا توجد أي حوافز ضريبية لإعانات التصدير في التشريع الضريبي المصري .

الفصل الثالث

الإطار المقترح للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير

أولاً : الإطار المقترح :

يقترح الباحث المعاملة الضريبية لإعانات التصدير على النحو التالي :

إطار مقترح للحاسب الضريبي لإعانات التصدير

١- ربط الحوافز الضريبية لإعانات التصدير بمقدار تنازل المنشأة عن حصيلة التصدير للبنوك المصرية .

تتأثر الوحدة المحاسبية بالبيئة التي تعمل في نطاقها وتؤثر فيها ، وقد ازدادت هذه العلاقة في الوقت الحاضر نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة (تادرس ، ٢٠٢١ ، ص ١٨) ، وقد شهدت مصر خلال الفترة الماضية أزمة نقص حادة للعملة الأجنبية تسببت في ظهور سوق سوداء لبيع الدولار تضاهي تلك الرسمية عبر البنوك والصرافات ، وخفضت مصر قيمة عملتها بشكل حاد ، ومع كل تخفيض لقيمة العملة ، كان البنك المركزي يسعى بعد ذلك إلى الحفاظ على استقرار الجنيه ، غير أنه سرعان ما تتجاوز السوق السوداء والعقود الأجلة غير القابلة للتسليم السعر الجديد .

وشهد سعر الدولار في السوق غير الرسمية في مصر ارتفاعات متباينة في ظل وتيرة المضاربات مع تصاعد الضغوطات التي يواجهها الاقتصاد المصري .

وتؤدي التقلبات في سعر الصرف الأجنبي إلى مايلي :

- تقلبات في القيمة العادلة وفي التقلبات النقدية المستقبلية والحالية للمعاملات بالعملة الأجنبية ،
- قد يؤدي التغير غير المتوقع في أسعار الصرف إلى تغير القيمة المحلية للمدفوعات النقدية الأجنبية المتوقعة من مصدر أجنبي (يعقوب ، ٢٠٢٢ ، ص ٢٩٤).
- يعد سعر الصرف أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي التي لها تأثير على قرارات الاستثمار .
- يؤثر عدم استقرار سعر الصرف في مصر على القطاع الصناعي ومعاناة الدولة في تمويل الواردات .
- يؤدي التغير في سعر الصرف على التنمية الاقتصادية المستدامة ، وعلى الاقتصاد المصري ، وحجم البطالة .

إطار مقترح للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير

- - إعاقاة المستثمرين وعدم قدرتهم على التخطيط والاستثمار ، ويؤدي إلى فقدان العملة المحلية لجزء كبير من قيمتها ، وتؤدي إلى زيادة الضغط على القطاع الخاص الذي يعاني من التضخم .
 - - تعاني بعض الشركات من تكبد خسائر بسبب انتشار التعاملات في السوق السوداء لتجارة العملة وتداوله بسعر غير رسمي ، وبالتالي عدم قدرتها على المنافسة وخاصة بالنسبة للشركات الملتزمة والتي تتنازل عن حصيلة صادراتها من العملة الأجنبية للبنوك .
- لذلك يرى الباحث ضرورة ربط القطاع المصرفي بدائرة الضريبة على الدخل (إبراهيم ، ٢٠١٩ ، ص ٣٧) وكذلك ربط الحوافز الضريبية لإعانات التصدير بمقدار تنازل المنشأة عن حصيلة التصدير للبنوك المصرية ، وذلك على النحو التالي^(١):

جدول رقم (١)

نسبة التنازل عن حصيلة التصدير

١٦٢٦٧٩٤٥	إجمالي حصيلة التصدير بالدولار
١٢٢٢٣٢٥٤	إجمالي الاستيراد بالدولار
٤٠٤٤٦٩١	الفائض من التصدير
٤٠٤٤٦٩١	إجمالي العملات المتنازل عنها للبنوك
١٠٠ %	نسبة الحصيلة التصديرية المتنازل عنها للبنوك

ويرى الباحث أنه يمكن الربط بين نسبة الاستفادة من الحوافز الضريبية لإعانات التصدير ونسبة حصيلة التصدير المتنازل عنها للبنوك وذلك على النحو التالي :

جدول رقم (٢)

الربط بين نسبة التنازل عن فائض حصيلة التصدير للبنوك ونسبة الاستفادة من الاعفاءات الضريبية لإعانات التصدير

(1) البيانات مستخرجة من سجلات إحدى الشركات الصناعية في مدينة السادس من أكتوبر- محافظة الجيزة - مصر ، والحاصلة على إعانات التصدير .

إطار مقترح للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير

نسبة التنازل عن فائض حصيلة التصدير للبنوك	نسبة الاستفادة من الإعفاءات الضريبية لإعانات التصدير
١٠٠- %	٠ %
٩٠- %	٥ %
٨٠- %	١٠ %
٧٠- %	١٥ %
٦٠- %	٢٠ %
٥٠- %	٢٥ %
٤٠- %	٣٠ %
٣٠- %	٣٥ %
٢٠- %	٤٠ %
١٠- %	٤٥ %
٠ %	٥٠ %
١٠ %	٥٥ %
٢٠ %	٦٠ %
٣٠ %	٦٥ %
٤٠ %	٧٠ %
٥٠ %	٧٥ %
٦٠ %	٨٠ %
٧٠ %	٨٥ %
٨٠ %	٩٠ %
٩٠ %	٩٥ %
١٠٠ %	١٠٠ %

وطبقاً للنسب السابقة فإن الشركة سوف تستفيد من الإعفاءات الضريبية المقترحة للإعانات التصدير بنسبة ١٠٠ % .

إطار مقترح للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير

٢- ربط الحوافز الضريبية لإعانات التصدير بنسبة المكون المحلي المصري .
تقوم الهيئة العامة للتنمية الصناعية بحساب نسبة المكون الصناعي المصري على النحو التالي :

جدول رقم (١)

الطاقة الإنتاجية للشركة

منتجات الشركة	الطاقة الإنتاجية

وفقاً لهذا الجدول تقوم الشركة بتقديم بيان بالمنتجات التي تقوم بإنتاجها وكذلك الطاقة الإنتاجية لكل منتج وفقاً لبيانات السجل الصناعي الخاص بالشركة.

جدول رقم (٢)

المكونات المحلية والمستوردة

المكونات /الخامات المحلية ومصدرها	المكونات / الخامات المستوردة ومصدرها

وفقاً لهذا الجدول فإن الشركة تقوم بفصل الخامات المحلية عن الخامات المستوردة وذلك تمهيداً لحساب المكون الصناعي المصري للمنتج .

جدول رقم (٣)

الالات والمعدات الحالية

محلى	مستورد

إطار مقترح للحاسب الضريبي لإعانات التصدير

جدول رقم (٤)

استهلاك المرافق

	مياه
	كهرباء
	سولار
	غاز
	أي مصادر أخرى

جدول رقم (٥)

كشف بالمكونات المحلية اللازمة لإنتاج وحدة من منتج ...

S/N	Part Name	Unit	Qty	Unit Ptice	Total Price	Supplier
قيمة المكونات المحلية						

مرفق به فواتير الشراء من الإنتاج المحلي شرط أن تكون صادرة من شركة / مصنع له سجل صناعي ساري

جدول رقم (٦)

كشف بالمكونات المستوردة اللازمة لإنتاج وحدة من منتج ...

S/N	Part Name	Unit	Qty	Unit Ptice	Rate	Total Price	Total Cif	Supplier	Refrence
قيمة المكونات المستوردة بالقيمة (cif)									

مرفق به الفواتير الاستيرادية بالقيمة (Cif) إما شراء من الخارج أو فواتير شراء من التجار المحليين .

جدول رقم (٧)

عناصر التكلفة الصناعية

م	عناصر التكلفة الصناعية	القيمة بالجنيه من واقع الميزانية	نصيب المنتج (١)	نصيب المنتج (٢)	نصيب المنتج (٣)	وهكذا في حالة تعدد المنتجات
١	مصادر طاقة - مياه - زيوت					
٢	قطع غيار					
٣	مواد تعبئة وتغليف					
٤	اتحاد وتطوير وتحاليل					
٥	الأجور		نصيب المنتج من الأجور	نصيب المنتج من الأجور	نصيب المنتج من الأجور	جمع ١+٢+٣= القيمة من واقع الميزانية
٦	الاهلاك السنوي					
٧	مصاريف إدارية					
٨	مصاريف تسويقية					
٩	مصاريف أخرى					

وفقاً لهذا الجدول يتم حساب التكلفة الصناعية لإنتاج المنتج المحلي وذلك من واقع بيانات

الميزانية .

جدول رقم (٨)

عناصر حساب نسبة المكون الصناعي المصري لوحد المنتج

البيان	الوحدة	الكمية	القيمة (محلي)	القيمة (مستورد)	ملاحظات
١- خامات ومكونات					
٢- مصادر الطاقة -المياه - الزيوت					
٣- قطع الغيار					

إطار مقترح للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير

					٤- مواد التعبئة والتغليف
					٥- خدمات وأبحاث وتطوير وتجارب وتحاليل مختبرية وحقوق معرفة وبراءة اختراع
					٦- الأجر
					٧- الإهلاك السنوي للأصول الثابتة
					٨- مصروفات إدارية
					٩- مصروفات تسويقية
					١٠- أي مصروفات أخرى
					إجمالي عام تكلفة عناصر المكون الصناعي المصري
					إجمالي سعر وحدة المنتج باب المصنع بدون هامش ربح

وفقاً لهذا الجدول يتم حساب نسبة المكون الصناعي للمنتج مع فصل التكلفة المحلى عن القيمة المستوردة

جدول رقم (٩)

بيانات تكلفة المنتج الصناعي

القيمة بالجنيه المصري

	المدخلات المحلية
	المدخلات المستوردة (سيف)
	تكلفة العناصر المتغيرة والثابتة
	إجمالي تكلفة المنتج باب المصنع (بدون هامش ربح)
	نسبة المكون الصناعي المصري

وطبقاً لهذا الجدول يتم الوصول إلى نسبة المكون الصناعي المصري للمنتج والذي بموجبه يتحدد مدى إمكانية استفادة الشركة من برنامج إعانات التصدير من عدمه .

ويقترح الباحث ربط الحوافز الضريبية لإعانات التصدير بنسبة المكون المحلي المصري على النحو التالي :

إطار مقترح للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير

مبلغ إعانات التصدير	نسبة المكون الصناعي المصري	مبلغ الإعفاء من الضريبة على إعانات التصدير

ويحسب مبلغ الإعفاء من الضريبة على إعانات التصدير بحاصل ضرب مبلغ إعانات التصدير الذي حصلت عليه الشركة في نسبة المكون الصناعي المصري .

ووفقاً لذلك فإنه كلما زادت نسبة المكون الصناعي المصري كلما زاد مبلغ الإعفاء من الضريبة على إعانات التصدير .

ويؤدي ذلك إلى أن تعمل الشركات على زيادة نسبة المكون الصناعي المصري حتى تتمكن من الاستفادة من مبلغ الإعفاء من الضريبة .

ويؤدي زيادة نسبة المكون المحلي في الصناعة إلى الأتي :

- تعميق التصنيع المحلي .
- زيادة نسب التصدير .
- تخفض فاتورة الاستيراد .
- توفير العملة الأجنبية دعماً للاقتصاد المصري .
- الوصول بالنتائج الصناعي المصري إلى أعلى معدلات له .
- الارتقاء بتنافسية القطاعات الصناعية خاصة القطاعات التي تمتلك مصر بها مزايا تنافسية .
- توفير مكون صناعي محلي بديل للمكون المستورد .
- زيادة نسبة المكون المحلي هو الوسيلة الهامة لسرعة الحد من الواردات ومضاعفة التصدير .
- أظهرت الأحداث الجارية أهمية الصناعات الوطنية في توفير منتجات بديلة للمستورد .
- يعمل زيادة المكون المحلي على تعزيز مكانة الصناعة المصرية في الأسواق الخارجية .

إطار مقترح للحاسب الضريبي لإعانات التصدير

- إن تعميق الصناعة المصرية من خلال زيادة المكون المحلي في الصناعة يتطلب تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يمكنها تصنيع المكونات الوسيطة محلياً ومن ثم تقليل الاعتماد على المكون المستورد .
- أهمية التركيز على زيادة نسبة المكون المحلي في الصناعة وفق خطة محددة واضحة للوصول إلى نسب محددة في توقيتات محددة .

٣- نموذج الإعفاءات الضريبية المقترح لإعانات التصدير :

أ- حساب مبلغ الإعفاءات الضريبية من إعانات التصدير :

يرى الباحث أن تعفى إعانات التصدير من الضريبة وذلك حسب نسبة المكون الصناعي المصري ، وذلك بضرب مبلغ إعانات التصدير × نسبة المكون الصناعي المصري على النحو التالي :

مبلغ الإعفاء من الضريبة على إعانات التصدير = مبلغ إعانات التصدير × نسبة المكون الصناعي المصري

جدول مبلغ الإعفاء من إعانات التصدير

مبلغ إعانات التصدير	نسبة المكون الصناعي المصري	مبلغ الإعفاء من الضريبة على إعانات التصدير
		مبلغ إعانات التصدير × نسبة المكون الصناعي المصري

ب- نسب الاستفادة من مبلغ الإعفاء من الضريبة على إعانات التصدير

نسبة الاستفادة من الاعفاءات الضريبية لإعانات التصدير

نسبة التنازل عن فائض حصيلة التصدير للبنوك	نسبة الاستفادة من الإعفاءات الضريبية لإعانات التصدير
١٠٠-%	٠%
٩٠-%	٥%
٨٠-%	١٠%
٧٠-%	١٥%
٦٠-%	٢٠%

إطار مقترح للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير

% ٢٥	% ٥٠-
% ٣٠	% ٤٠-
% ٣٥	% ٣٠-
% ٤٠	% ٢٠-
% ٤٥	% ١٠-
% ٥٠	% ٠
% ٥٥	% ١٠
% ٦٠	% ٢٠
% ٦٥	% ٣٠
% ٧٠	% ٤٠
% ٧٥	% ٥٠
% ٨٠	% ٦٠
% ٨٥	% ٧٠
% ٩٠	% ٨٠
% ٩٥	% ٩٠
% ١٠٠	% ١٠٠

ثانياً : الدراسة التطبيقية :

من خلال بيانات إحدى الشركات الصناعية المقيمة بمدينة السادس من أكتوبر والحاصلة على إعانات الصادرات ، فقد كانت البيانات المقدمة للحصول على دعم الصادرات على النحو التالي :

١- حساب تكلفة المكون المحلي :

أ- بيانات تكلفة المنتج الصناعي:

البيان	قيمة المكون المحلي	قيمة المكون المستورد	الجملة
خامات	١٢,٦٤	٤,٦٦	١٧,٣
مصادر طاقة	١١,٤٢		١١,٤٢
قطع غيار		٢,٢٦	٢,٢٦

إطار مقترح للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير

أجور	٦,٦٥		٦,٦٥
الاهلاك السنوي	٢,٤٢		٢,٤٢
مصروفات إدارية	٠,٩٣		٠,٩٣
مصروفات تسويقية	١,٥٩		١,٥٩
مصروفات أخرى	٠,٤٦		٠,٤٦
إجمالي عام تكلفة المكون الصناعي	٤٣,٠٣	٦,٩٢	٣٦,١١

ب- حساب نسبة المكون المحلي الصناعي المصري لوحد المنتج :

البيان	القيمة
المدخلات المحلية	١٢,٦٤
المدخلات المستوردة (سيف)	٦,٩٢
تكلفة العناصر المتغيرة والثابتة	٢٣,٤٧
إجمالي تكلفة المنتج باب المصنع (بدون هامش ربح)	٤٣,٠٣
نسبة المكون الصناعي المصري	٨٣,٩٢ %

وقد حصلت الشركة على مبلغ ١٠ مليون جنيه مصري قيمة إعانات التصدير ، وكانت نسبة التنازل عن حصيلة التصدير للبنوك المصرية ١٠٠ % .

ويتم حساب الإعفاءات الضريبية المقترحة لإعانات التصدير كمايلي :

١- حساب مبلغ الإعفاءات الضريبية من إعانات التصدير :

مبلغ إعانات التصدير	نسبة المكون الصناعي المصري	مبلغ الإعفاء من الضريبة على إعانات التصدير
١٠٠٠٠٠٠٠	٨٣,٩٢ %	١٠٠٠٠٠٠٠ × ٨٣,٩٢ % = ٨٣٩٢٠٠٠٠ جنيه

إطار مقترح للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير

٢- نسب الاستفادة من مبلغ الإعفاء من الضريبة على إعانات التصدير :

نسبة التنازل عن فائض حصيلة التصدير للبنوك	نسبة الاستفادة من الإعفاءات الضريبية لإعانات التصدير	مبلغ الإعفاء من الضريبة على إعانات التصدير
١٠٠ %	١٠٠ %	٨٣٩٢٠٠٠٠ جنيهاً = ٨٣٩٢٠٠٠٠ جنيهاً × ١٠٠ %

وبالتالي فإن مبلغ إعانات التصدير الذي يدخل ضمن الوعاء الضريبي وفقاً للإطار المقترح هو:

$$= ١٠٠٠٠٠٠٠٠ - ٨٣٩٢٠٠٠٠ = ١٦٠٨٠٠٠٠ جنيهاً .$$

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

يتناول الباحث في هذا الفصل الدراسة الميدانية بهدف اختبار فروض البحث وذلك على

النحو التالي :

أولاً : مجتمع الدراسة وعينة البحث .

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعتين وهما :

١- مأمورو الضرائب :

اشتملت الدراسة على المركز الضريبي لكبار الممولين ، ومأمورية ضرائب الاستثمار ، وقد ورد للباحث ٣٥ استمارة صحيحة بعد الإجابة عليها .

٢- مكاتب المحاسبة والمراجعة وخبراء الضرائب :

وقد ورد للباحث ٣٢ استمارة صحيحة بعد الإجابة عليها .

ويوضح الجدول التالي عدد الاستثمارات الموزعة والواردة من مجتمع العينة .

جدول رقم (١) عدد الاستثمارات الموزعة والواردة

مجتمع العينة	عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات الواردة	نسبة الرد
مأمورو الضرائب	٥٠	٣٥	٧٠ %

إطار مقترح للحاسب الضريبي لإعانات التصدير

مكاتب المحاسبة والمراجعة وخبراء الضرائب	٤٠	٣٢	٨٠ %
---	----	----	------

ثانياً : أساليب جمع البيانات .

قام الباحث بجمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة الميدانية وذلك بإعداد قائمة استقصاء .

ثالثاً : تصميم قائمة الاستقصاء .

تم مراعاة الاعتبارات التالية عند تصميم قائمة الاستقصاء :

استخدام مقياس ليكرت LIKERT SCALE ذو النقاط الخمس وذلك بإعطاء أوزان نسبية للإجابات ، قدرها ٥ للموافق تماماً ، ٤ للموافق ، ٣ لغير المتأكد ، ٢ لغير الموافق ، ١ لغير الموافق تماماً.

تم ربط أسئلة القائمة بفروض البحث وذلك كمايلي :

الفرض	الأسئلة المرتبطة بالفروض
الفرض الأول	السؤال الأول
الفرض الثاني	السؤال الثاني والسؤال الثالث

رابعاً : أساليب التحليل الإحصائي للبيانات .

اعتمد الباحث في تحليل البيانات على استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package For Social Science ، وقد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية :

الإحصاءات الوصفية ومنها الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف المعياري ، وكذلك تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والقيمة الأكثر تكراراً .

الأساليب الإحصائية : وقد استخدم الباحث اختبار تحليل التباين المعلمي Anova وذلك بإيجاد قيمة ف المحسوبة ومعرفة مستوى المعنوية لها بهدف قياس مدى الاختلاف والاتفاق بين آراء المجموعتين .

خامساً : ثبات وصدق المحتوى لمتغيرات البحث .

قام الباحث باستخدام معامل الثبات الفاكرونباخ لقياس ثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة ، وقد تبين من الدراسة أن معامل الفاكرونباخ قد بلغ (٠.٠) مما يدل على الثبات المرتفع لعينة الدراسة ، الأمر الذي انعكس أثره على الصدق الذاتي حيث بلغ (٠.٠) .

سادساً : اختبار فروض الدراسة ونتائج الدراسة الميدانية .

١- اختبار الفرض الأول .

ينص هذا الفرض على أنه لا توجد علاقة بين السياسة الضريبية وتشجيع الصادرات

، ويتم اختباره من خلال التحليل الإحصائي للسؤال الأول وذلك على النحو التالي :

التحليل الإحصائي للسؤال الأول :

أ- الإحصاءات الوصفية .

- الوسط الحسابي لكل مجموعة .

جدول رقم (٢) التحليل الإحصائي للسؤال الأول

مكاتب المحاسبة والمراجعة وخبراء الضرائب				مأمورو الضرائب				السؤال
الترتيب	معامل الاختلاف المعياري	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الترتيب	معامل الاختلاف المعياري	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
٤	٢٩.٨١	١.١١٨	٣.٧٥	٤	٢٧.٩٩	١.٠٦٤	٣.٨	Q1-1
٣	٢٥.٠٨	٠.٨٩	٣.٩٠٦	٣	٢٥.١٧	١.٠٠٠	٣.٩٧١	Q1-2
٢	١٥.٤٤	٠.٧٠٤	٤.٥٦٣	١	١٣.٢٥	٠.٦٠٢	٤.٥٤٣	Q1-3
١	١٣.٦٩	٠.٦١٢	٤.٤٦٩	٢	١٤.٥٨	٠.٦٤١	٤.٤٠٠	Q1-4

يتضح من الجدول رقم (٢) أنه بالنسبة للمجموعة الأولى (مأموري الضرائب) فإن أكثر العبارات أهمية في الإجابة على الترتيب : للضرائب أثر هام في دعم عمليات التصدير ، يؤدي مساندة التصدير إلى توفير العملة الأجنبية مما يؤدي إلى استقرار سعر الصرف ، تعتبر السياسة الضريبية ذات بعد إيجابي في جذب الاستثمارات ، إن فرض الضريبة بطريقة مشددة على المستثمرين يؤدي للحيلولة دون توجيه إستثماراتهم ، بمعاملات اختلاف معيارية مقدارها : (١٣.٢٥) % ، (١٤.٥٨) % ، (٢٥.١٧) % ، (٢٧.٩٩) % على الترتيب .

إطار مقترح للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير

وبالنسبة للمجموعة الثانية (مكاتب المحاسبة والمراجعة وخبراء الضرائب) فإن أكثر العبارات أهمية فى الإجابة على الترتيب : يؤدي مساندة التصدير إلى توفير العملة الأجنبية مما يؤدي إلى استقرار سعر الصرف ، للضرائب أثر هام في دعم عمليات التصدير، تعتبر السياسة الضريبية ذات بعد إيجابي في جذب الاستثمارات ، إن فرض الضريبة بطريقة مشددة على المستثمرين يؤدي للحيلولة دون توجيه إستثماراتهم بمعاملات اختلاف معيارية مقدارها :

(١٣.٦٩ %) ، (١٥.٤٤ %) ، (٢٥.٠٨ %) ، (٢٩.٨١ %) على الترتيب . نسبة التكرارات التي تزيد عن (٣) ٨١.٣٤ % كما يلي :

جدول رقم (٣) التكرارات التي تزيد عن (٣) فى السؤال الأول

السؤال	مأمورو الضرائب	مكاتب المحاسبة والمراجعة وخبراء الضرائب	الجملة	النسبة
Q1-1	٢٤	٢١	٤٥	%٦٧.١٦
Q1-2	٢٤	٢٤	٤٨	%٧١.٦٤
Q1-3	٣٣	٣٠	٦٣	%٩٤.٠٢
Q1-4	٣٢	٣٠	٦٢	%٩٢.٥٣
الجملة	١١٣	١٠٥	٢١٨	
النسبة	% ٨٠.٧	%٨٢.٠٣	٨١.٣ %٤	

يتضح من جدول التكرارات أن نسبة التكرارات التي تزيد عن (٣) فى المجموعة الأولى ٨٠.٧ % ، وفي المجموعة الثانية ٨٢.٠٣ %.

ب- تحليل النتائج .

مما سبق يتضح أن إجمالى عبارات السؤال الأول تتجه نحو الموافقة ، الأمر الذي يدل على عدم صحة الفرض الأول وبالتالي نقبل الفرض البديل وهو توجد علاقة بين السياسة الضريبية وتشجيع الصادرات.

إطار مقترح للحاسب الضريبي لإعانات التصدير

٢- اختبار الفرض الثانى .

ينص هذا الفرض على أنه لا تؤثر الحوافز الضريبية لإعانات التصدير على فاعلية برنامج رد اعباء الصادرات ، ويتم اختباره من خلال التحليل الإحصائي للسؤال الثانى والسؤال الثالث وذلك على النحو التالي :

التحليل الإحصائي للسؤال الثانى :

أ- الإحصاءات الوصفية .

- الوسط الحسابى لكل مجموعة .

جدول رقم (٤) التحليل الإحصائى للسؤال الثانى

مكاتب المحاسبة والمراجعة وخبراء الضرائب				مأمورو الضرائب				السؤال
الترتيب	معامل الاختلاف المعياري	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الترتيب	معامل الاختلاف المعياري	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
٤	٣٠.٥٥	١.١٤٦	٣.٧٥	٤	٣٤.٧٩	١.٢٨٢	٣.٦٨٦	Q2-1
٣	٢٦.٥٢	١.٠٦١	٤.٠٠	٣	٢٩.٨١	١.١٥	٣.٨٥٧	Q2-2
٢	٢٤.٧٠	١.٠١١	٤.٠٩٤	٢	٢٨.٣٣	١.١٦٥	٤.١١٤	Q2-3
١	١٨.٧٥	٠.٨١٤	٤.٣٤٤	١	١٥.٩٣	٠.٧٢٨	٤.٥٧١	Q2-4

يتضح من الجدول رقم (٤) أنه بالنسبة للمجموعة الأولى (مأموري الضرائب) فإن أكثر العبارات أهمية فى الإجابة على الترتيب : إن تدعيم برنامج رد أعباء الصادرات سوف يؤدي إلى زيادة العملات الأجنبية واستقرار سعر الصرف، إن تدعيم برنامج رد أعباء الصادرات سوف يؤدي إلى زيادة نسبة المكون الصناعي المحلي ، من الضروري إعفاء إيرادات إعانات التصدير من الضريبة لزيادة فاعلية برنامج رد أعباء الصادرات، يعتبر برنامج رد أعباء الصادرات من الأدوات الهامة لتنفيذ أهداف السياسة الصناعية ويلزم تدعيمه بوضع سياسة ضريبية مناسبة له، بمعاملات اختلاف معيارية مقدارها : (١٥.٩٣ %) ، (٢٨.٣٣ %) ، (٢٩.٨١ %) ، (٣٤.٧٩ %) على الترتيب.

إطار مقترح للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير

وبالنسبة للمجموعة الثانية (مكاتب المحاسبة والمراجعة وخبراء الضرائب) فإن أكثر العبارات أهمية فى الإجابة على الترتيب : إن تدعيم برنامج رد أعباء الصادرات سوف يؤدي إلى زيادة العملات الأجنبية واستقرار سعر الصرف ، إن تدعيم برنامج رد أعباء الصادرات سوف يؤدي إلى زيادة نسبة المكون الصناعي المحلي ، من الضروري إعفاء إيرادات إعانات التصدير من الضريبة لزيادة فاعلية برنامج رد أعباء الصادرات ، يعتبر برنامج رد أعباء الصادرات من الأدوات الهامة لتنفيذ أهداف السياسة الصناعية ويلزم تدعيمه بوضع سياسة ضريبية مناسبة له ، بمعاملات اختلاف معيارية مقدارها : (١٨.٧٥ %) ، (٢٤.٧٠ %) ، (٢٦.٥٢ %) ، (٣٠.٥٥ %) على الترتيب.

- نسبة التكرارات التي تزيد عن (٣) ٧٦.١١ % كما يلي :

جدول رقم (٥) التكرارات التي تزيد عن (٣) فى السؤال الثانى

السؤال	مأمورو الضرائب	مكاتب المحاسبة والمراجعة وخبراء الضرائب	الجملة	النسبة
Q1-1	٢٢	٢٢	٤٤	٪٦٥.٦٧
Q1-2	٢٥	٢٣	٤٨	٪٧١.٦٤
Q1-3	٢٧	٢٦	٥٣	٪٧٩.١٠
Q1-4	٣٢	٢٧	٥٩	٪٨٨.٠٥
الجملة	١٠٦	٩٨	٢٠٤	
النسبة	٪٧٥.٧١	٪٧٦.٥٦	٪٧٦.١١	

يتضح من جدول التكرارات أن نسبة التكرارات التي تزيد عن (٣) فى المجموعة الأولى

٪٧٥.٧١ ، وفي المجموعة الثانية ٪٧٦.٥٦.

ب- تحليل النتائج .

مما سبق يتضح أن إجمالى عبارات السؤال الثانى تتجه نحو الموافقة ، الأمر الذي يدل على عدم صحة الفرض الثانى وبالتالي نقبل الفرض البديل وهو أنه تؤثر الحوافز الضريبية لإعانات التصدير على فاعلية برنامج رد اعباء الصادرات.

التحليل الإحصائي للسؤال الثالث :

أ- الإحصاءات الوصفية .

- الوسط الحسابي لكل مجموعة .

جدول رقم (٦) التحليل الإحصائي للسؤال الثالث

السؤال	مأمورو الضرائب				مكاتب المحاسبة والمراجعة وخبراء الضرائب			
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف المعياري	الترتيب	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف المعياري	الترتيب
Q3-1	٣.٨٠	١.١١٦	٢٩.٣٧	٣	٣.٦٨٨	٠.٩٥٠	٢٥.٧٦	٣
Q3-2	٤.٥٤٣	٠.٦٩	١٥.٢٠	١	٤.٤٦٩	٠.٦٦١	١٤.٧٨	١
Q3-3	٣.٩٧١	٠.٩١	٢٢.٩١	٢	٣.٩٠٦	٠.٨٧٩	٢٢.٥٠	٢
Q3-4	٣.٤٥٧	١.٢٠٣	٣٤.٨١	٤	٣.٦٥٦	١.١٠٧	٣٠.٢٨	٥
Q3-5	٣.٣٧١	١.٣٥٤	٤٠.١٦	٥	٣.٤٠٦	٠.٩٦٤	٢٨.٢٩	٤

يتضح من الجدول رقم (٢) أنه بالنسبة للمجموعة الأولى (مأموري الضرائب) فإن أكثر العبارات أهمية في الإجابة على الترتيب : ربط الحوافز الضريبية لإعانات التصدير بمقدار تنازل المنشأة عن حصة التصدير للبنوك المصرية ، ربط الحوافز الضريبية لإعانات التصدير بنسبة من المكون المحلي المصري ، تخضع إعانات التصدير بذاتها للضريبة على الدخل ، ربط الحوافز الضريبية لإعانات التصدير بنوع النشاط المرغوب فيه ، ربط الحوافز الضريبية لإعانات التصدير بالموقع الذي يقام عليه المشروع ، بمعاملات اختلاف معيارية مقدارها : (١٥.٢٠ %) ، (٢٢.٩١ %) ، (٢٩.٣٧ %) ، (٣٤.٨١ %) ، (٤٠.١٦ %) على الترتيب .

وبالنسبة للمجموعة الثانية (مكاتب المحاسبة والمراجعة وخبراء الضرائب) فإن أكثر العبارات أهمية في الإجابة على الترتيب : ربط الحوافز الضريبية لإعانات التصدير بمقدار تنازل المنشأة عن حصة التصدير للبنوك المصرية ، ربط الحوافز الضريبية لإعانات التصدير بنسبة

إطار مقترح للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير

من المكون المحلي المصري ، تخضع إعانات التصدير بذاتها للضريبة على الدخل ، ربط الحوافز الضريبية لإعانات التصدير بالموقع الذي يقام عليه المشروع ، ربط الحوافز الضريبية لإعانات التصدير بنوع النشاط المرغوب فيه ، بمعاملات اختلاف معيارية مقدارها : (١٤.٧٨ %) ، (٢٢.٥٠ %) ، (٢٥.٧٦ %) ، (٢٨.٢٩ %) ، (٣٠.٢٨ %) على الترتيب .

- نسبة التكرارات التي تزيد عن (٣) ٦٥.٩٧ % كما يلي :

جدول رقم (٥) التكرارات التي تزيد عن (٧) فى السؤال الثالث

السؤال	مأمورو الضرائب	مكاتب المحاسبة والمراجعة وخبراء الضرائب	الجملة	النسبة
Q3-1	٢٤	١٩	٤٣	%٦٤.١٧
Q3-2	٣٣	٢٩	٦٢	%٩٢.٥٣
Q3-3	٢٧	٢٠	٤٧	%٧٠.١٤
Q3-4	١٨	١٨	٣٦	%٥٣.٧٣
Q3-5	١٧	١٦	٣٣	%٤٩.٢٥
الجملة	١١٩	١٠٢	٢٢١	
النسبة	% ٦٨.٠	%٦٣.٧٥	%٦٥.٩٧	

يتضح من جدول التكرارات أن نسبة التكرارات التي تزيد عن (٣) فى المجموعة الأولى

٦٨ % ، وفي المجموعة الثانية ٦٣.٧٥ %.

ب- تحليل النتائج .

مما سبق يتضح أن إجمالى عبارات السؤال الثالث تتجه نحو الموافقة ، الأمر الذي يدل على عدم صحة الفرض الثانى وبالتالي نقبل الفرض البديل وهو أنه تؤثر الحوافز الضريبية لإعانات التصدير على فاعلية برنامج رد اعباء الصادرات.

اختبار ANOVA.

جدول رقم (٦)

مقارنة معنوية الفروق بين استجابات مفردات عينة البحث للأسئلة الأربعة

المجموعة	ف المحسوبة	مستوى المعنوية
مأمورو الضرائب	٠.٠٠٠٠	١.٠٠٠٠
مكاتب المحاسبة والمراجعة وخبراء الضرائب	٠.٠٠٠٠	١.٠٠٠٠

يتضح من الجدول رقم (٦) أن القيمة المعنوية (SIG) (١.٠٠٠٠) وهذا يدل على عدم صحة الفرض الأول وكذلك عدم صحة الفرض الثاني ، وبالتالي نقبل الفرض البديل وهو توجد علاقة بين السياسة الضريبية وتشجيع الصادرات وكذلك تؤثر الحوافز الضريبية لإعانات التصدير على فاعلية برنامج رد اعباء الصادرات.

النتائج والتوصيات

النتائج:

- ١- يعتبر برنامج رد أعباء الصادرات من الأدوات الهامة لتنفيذ أهداف السياسة الصناعية.
- ٢- إن ربط الحوافز الضريبية لإعانات التصدير بمقدار تنازل المنشأة عن حصيلة التصدير للبنوك المصرية يؤدي إلى المحافظة على سعر الصرف الأجنبي .
- ٣- إن ربط الحوافز الضريبية لإعانات التصدير بنسبة المكون المحلي المصري يؤدي إلى تشجيع الصناعة المصرية وإلى تحقيق الأهداف الاقتصادية لإعانات التصدير .
- ٤- أظهرت الدراسة الميدانية موافقة مفردات العينة على وجود علاقة بين السياسة الضريبية وتشجيع الصادرات .
- ٥- أظهرت الدراسة الميدانية موافقة مفردات العينة على أن الحوافز الضريبية لإعانات التصدير تؤثر على فاعلية برنامج رد أعباء الصادرات .

إطار مقترح للحاسب الضريبي لإعانات التصدير

التوصيات:

- ١- أهمية ربط الحوافز الضريبية لإعانات التصدير بمقدار تنازل المنشأة عن حصيلة الصادرات بالعملة الأجنبية للبنوك المصرية .
- ٢- أهمية ربط الحوافز الضريبية لإعانات التصدير بنسبة المكون المحلي المصري .
- ٣- من الضروري أن تخضع إعانات التصدير بذاتها للضريبة على الدخل .
- ٤- من الضروري إعفاء إيرادات إعانات التصدير من الضريبة على الدخل لزيادة فاعلية برنامج رد أعباء الصادرات .

المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

الكتب .

- ١- تادرس ، د. صفاء جرجس ، نظم المعلومات المحاسبية دراسات نظرية وتحليلية ، دار السلام ، سنة ٢٠١٧ .
- ٢- عزت ، د. فرج عبد العزيز فرج ، النظرية الاقتصادية التحليل الجزئي والتحليل الكلي ، مطبعة أتون ، سنة ٢٠١٧ .
- ٣- محمد ، د. سعيد عبد المنعم ، دراسات في المحاسبة الضريبية ، الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين ، الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية ، الطبعة الرابعة عشر ، سنة ٢٠٢١ .

الدوريات .

- ١- الأطرش ، أسماء مصطفى ، الحوافز الضريبية وأثرها على الاستثمار في ج.م.ع. ، دراسة ميدانية ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، المجلد ٨ ، العدد الرابع ، سنة ٢٠١٧

إطار مقترح للحاسب الضريبي لإعانات التصدير

- ٢- الحارونى ، د. محمد السيد على ، تقدير دالة الطلب لصادرات مصر مع أهم شركائها التجاريين الفترة ١٩٩٠/١٩٩١ ، ٢٠١٦/٢٠١٧ ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد ٤ ، سنة ٢٠١٨ .
- ٣- الحسيني ، د. إسرائ عادل ، السياسة الضريبية في مصر بين إعتبارات الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، مجلة آفاق إقتصادية معاصرة ، مجلس المعلومات ودعم إتخاذ القرار ، مجلس الوزراء ، العدد ٦ ، سنة ٢٠٢١ .
- ٤- الدرشابى ، أحمد سعيد أحمد ، دور السياسة الضريبية في تطوير صناعة الدواء في مصر ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ، المجلد ٥٤ ، العدد الأول ، سنة ٢٠١٧ .
- ٥- المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، رأي في أزمة منظومة رد أعباء الصادرات ، العدد ٢٦ ، سنة ٢٠٢٠ .
- ٦- حنفى ، د. عمرو فتيحة ، عبد الواحد ، د. محمد عثمان ، تحليل هيكل الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الاجتماعية في مصر مع الإشارة إلى فاعلية برنامج دعم السلع الغذائية ، مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الإدارية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد ٥٧ ، ، العدد الخامس ، سنة ٢٠٢٠ .
- ٧- خليل ، د. إمام ، رجب ، اسلام عبد السلام ، تقدير أثر دعم الصادرات على الصادرات السلعية المصرية بإستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة ARDL ، المجلة العلمية للبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، العدد ١ ، سنة ٢٠٢٠ .
- ٨- عبد العال ، د. خيرى عثمان فريز فرج ، السياسة الضريبية وأثرها على التصدير ، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة حلوان ، المجلد ٤٥ ، العدد ٤٥ ، سنة ٢٠٢١ .
- ٩- عبد المجيد ، د. سمر الأمير غازى ، الجزار ، د. فاروق فتحى السيد ، أحمد ، د. خالد إبراهيم إبراهيم سيد ، قياس اثر السياسة النقدية والنمو والتضخم على أداء الصادرات المصرية

إطار مقترح للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير

- ١٠- عبد الله ، ايمان محمد أحمد محمد ، دور السياسة الحكومية في تعزيز القدرة التنافسية لقطاعات زراعة وتصنيع وتصدير القطن المصرى ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد ٥٤ ، العدد الأول ، سنة ٢٠٢٤ .
- ١١- على ، د. أحمد يحيى محمد ، الإيرادات الضريبية وأثرها على التنمية الاقتصادية في ماليزيا ، دراسة قياسية (٢٠٠٠-٢٠٢٠) ، المجلة العلمية للبحوث التجارية ، كلية التجارة جامعة المنوفية ، المجلد ٥٤ ، العدد ٣ ، سنة ٢٠٢٤ .
- ١٢- قمره ، د.أحمد محمد وجيد ، راشد ، د.محمد إبراهيم، أثر السياسة النقدية على الاستثمار الخاص في مصر ، المجلة العلمية للبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، المجلد ٥٧ ، العدد ٢ ، سنة ٢٠٢٥ .
- ١٣- كامل ، د. سيد إسماعيل ، وآخرون ، سياسة الحوافز الضريبية وأثارها على تنمية قطاع السياحة في مصر ، دراسة نظرية تحليلية ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة بورسعيد ، المجلد ١٩ ، العدد الأول، سنة ٢٠١٨ .
- ١٤- محمد ، د.باكرة عبد العليم ، تقييم سياسة التسهيلات الضريبية واثرها على جذب المستثمرين في جمهورية مصر العربية دراسة ميدانية ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، المجلد ٩ ، العدد ١ ، سنة ٢٠١٨ .
- ١٥- محمد ، د. سعيد عبد المنعم وآخرون ، إطار مقترح للحوافز الضريبية في قطاع البترول من منظور بيئي ، مجلة العلوم البيئية ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ، المجلد ٣٨ ، الجزء الأول ، سنة ٢٠١٧ .
- ١٦- يعقوب ، فيحاء عبد الله ، تاثير مخاطر مراكز العملات الأجنبية على استمرارية الوحدة الاقتصادية ، بحث تطبيقي ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، المجلد ١٧ ، العدد ٦٠ ، سنة ٢٠٢٢ .

إطار مقترح للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير

١٧- يوسفى ، دنور الدين ، أثر السياسة الضريبية على الاستثمار ، مجلة الحقوق والحريات ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، العدد ٣ ، سنة ٢٠١٦ .

المؤتمرات .

١- ابراهيم ، محمد أبو بكر ، التهرب الضريبي ووسائل مكافحته ، المؤتمر الضريبي السادس والعشرين ، المنظومة الضريبية الواقع - الفرص - التحديات ، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ، سنة ٢٠١٩ .

٢- خليل ، د. معوض السيد محمد ، المعاملة الضريبية التمييزية ودورها في جذب وتشجيع الاستثمار ، المؤتمر الضريبي الخامس والعشرين ، إشكاليات وآليات تطوير المنظومة الضريبية ، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ، سنة ٢٠١٧ .

٣- محمد ، د. عرفان فوزي ، إشكالية تحقيق العدالة الضريبية في النظام الضريبي المصري ، المؤتمر الضريبي السابع والعشرين ، نحو تشريع جديد للضريبة على الدخل تحقيقاً للعدالة الضريبية وتشجيعاً للاستثمار ، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ، سنة ٢٠١٩ .

الرسائل :

١- أحمد ، محمد أحمد علي ، تقويم دور النظام الضريبي في الحد من التلوث البيئي ، دراسة حالة ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ، سنة ٢٠١٦

٢- حسنين ، نانسي إسماعيل ، إطار مقترح لاستخدام الضرائب الخضراء في الحد من التلوث البيئي في مجال الاتصالات ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ، سنة ٢٠١٦ .

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية .

- 1- Amzul Rifin.the effect of crude palm oil export tax on export and prices ,Assan Journal of Economics .mangement and Accounting 2.2014.
- 2- Carolyn m.Callahan ,Wayneh .Shaw. and William d.Terando, Tax and Regulatory Motivations for Issuing Non-voting,Non-convertible Preferred Stock. Journal of Accounting Research, Vol. 39 No. 3 ,2001

- 3- David Laborde , Garmen Estrades. Antoine Bouet, **A Global Assessment of Economic effects of Export Taxes** , International Food policy research institute discussion paper 01241, 2013.
- 4- Iddy Zuberi Kayumba, Abu Sofian Yaacob, Shahnaz Noorul Amin, **Perceptions of Individual Taxpayers towards the Intention to Pay Stamp Duty Tax to zanzibar Revenue Board** , Journal of Accounting Vol. 11 No. 2 ,2022
- 5- Jeffrey Coles.Elena Patel,Nathan Seegert.and Matthew Smith ,**How do firms respond to corporate**, Journal of Accounting Research, Vol. 60 No. 3 ,2022
- 6-- Michael P.donohoe.Hansol Jang,and Petro Lisowsky, **competitive externalities of tax cuts** , Journal of accounting research,Volume 60,no 1, 2022
- 7-- Rebecca Lester , **Made in the u.s.a. A study of firm responses to domestic production incentives**, Journal of accounting research,Volume 57,no 4, 2019.
- 8- Roberta Piermartini, **The Role of Export Taxes In The Field of Primary Commodities**, World Trade Organization,Geneva Switzerland. 2004.
- 9- Sonja Olhoft Rego,And Ryan Wilson,**Equity Risk Incentives and Corporate Tax Aggressiveness**, Journal of Accounting Research, Vol. 50 No. 3 ,2012
- 10- Zero Deng, **Foreign Exchange Risk, Hedging,and Tax-Motivated Outbound Income Shifting**, , Journal of Accounting Research, Vol. 58 No. 4 ,2020.

إطار مقترح للحاسب الضريبي لإعانات التصدير

الأستاذ الفاضل /

تحية طيبة وبعد .

يشرفني أن أرفق طيه نموذج قائمة استقصاء للاستشارة برأيكم في بحث علمي بعنوان " إطار مقترح للحاسب الضريبي لإعانات التصدير " دراسة ميدانية " ويهدف هذا البحث إلى وضع إطار للحاسب الضريبي لإعانات التصدير .
ويأمل الباحث من سيادتكم استيفاء قائمة الاستقصاء المرفقة وذلك بما يخدم البحث لتحقيق الغرض منه ، علماً بأن بيانات هذا الاستقصاء سرية ولن يطلع عليه غير القائمين على البحث ، ولن تستخدم نتائجه إلا في أغراض البحث العلمي .
والباحث يشكر سيادتكم على خالص تعاونكم .

الباحث

د/ خالد علي عبد المولى

السؤال الأول :

إتجهت العديد من التشريعات الضريبية إلى وضع سياسة ضريبية للتصدير وذلك

للآتي :

برجاء وضع علامة √ تحت درجة الأهمية المناسبة :

العناصر	موافق تماماً	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماماً
١- إن فرض الضريبة بطريقة مشددة على المستثمرين يؤدي للحيلولة دون توجيه إستثماراتهم .					
٢- تعتبر السياسة الضريبية ذات بعد إيجابي في					

إطار مقترح للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير

					جذب الاستثمارات .
					٣- للضرائب أثر هام في دعم عمليات التصدير .
					٤- يؤدي مساندة التصدير إلى توفير العملة الأجنبية مما يؤدي إلى استقرار سعر الصرف .

السؤال الثاني :

تؤثر الحوافز الضريبية لإعانات التصدير على فاعلية برنامج رد أعباء الصادرات

المصري وذلك كمايلي

العناصر	موافق تماماً	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماماً
١- يعتبر برنامج رد أعباء الصادرات من الأدوات الهامة لتنفيذ أهداف السياسة الصناعية ويلزم تدعيمه بوضع سياسة ضريبية مناسبة له .					
٢- من الضروري إعفاء إيرادات إعانات التصدير من الضريبة لزيادة فاعلية برنامج رد أعباء الصادرات .					
٣- إن تدعيم برنامج رد أعباء الصادرات سوف يؤدي إلى زيادة نسبة المكون الصناعي المحلي.					
٤- إن تدعيم برنامج رد أعباء الصادرات سوف يؤدي إلى زيادة العملات الأجنبية					

السؤال الثالث :

يفضل أن تكون المعاملة الضريبية لإعانات التصدير على النحو التالي :

العناصر	موافق تماماً	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماماً
١- تخضع إعانات التصدير بذاتها للضريبة على الدخل .					
٢- ربط الحوافز الضريبية لإعانات التصدير بمقدار تنازل المنشأة عن حصيلة التصدير للبنوك المصرية .					
٣- ربط الحوافز الضريبية لإعانات التصدير بنسبة من المكون المحلي المصري .					
٤- ربط الحوافز الضريبية لإعانات التصدير بنوع النشاط المرغوب فيه .					
٥- ربط الحوافز الضريبية لإعانات التصدير بالموقع الذي يقام عليه المشروع .					

بيانات شخصية : من فضلك استيفاء البيانات التالية :

المؤهلات العلمية :

١- بكالوريوس أو ليسانس ()

٢- دبلوم أو ماجستير ()

٣- دكتوراه ()

الوظيفة : _____

إطار مقترح للتحاسب الضريبي لإعانات التصدير

----- : جهة العمل :

: مدة الخبرة :

- () أقل من عشر سنوات .
- () من عشر سنوات إلى أقل من خمس عشرة سنة
- () خمس عشرة سنة أو أكثر .